

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة
عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦١٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٢٠٠٨/١١/١٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٣/٣ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١١١٤٧٦٩٦ ج (فقط أحد عشر مليوناً ومائة وسبعة وأربعون ألفاً وستمائة وستة وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٦٧٨٧٢٥٦ ج (فقط ستة ملايين وسبعمائة وسبعة وثمانون ألفاً ومائتان وستة وخمسون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٤٣٦٠٤٤٠ ج (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وستون ألفاً وأربعمائة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى